

تعتبر عملية اتخاذ القرارات الإدارية وسيلة علمية وفنية وعملية حتمية ناجعة لتطبيق وتنفيذ السياسات والإستراتيجيات العامة في الدولة وتحقيق أهدافها المرسومة والمنشودة بصورة علمية وموضوعية ورشيدة حيث تلعب القرارات الإدارية دوراً حيوياً وفعالاً في القيام بكافة العمليات الإدارية التي تنظم الحياة العامة، فالإدارة قصد تنفيذ قراراتها تلجأ إلى توقيع عقوبات إدارية على الأفراد في حال امتناعهم وعدم انصياعهم لتنفيذ تلك القرارات وأساس هذه العقوبات يكمن في فكرة الخطأ المتمثلة في الامتناع وعدم تنفيذ القرار الإداري اختيارياً.

وتختلف هذه العقوبات الإدارية عن العقوبات التأديبية والتعاقدية وحتى الجنائية، بذاتيتها الخاصة، حيث تصدر بموجب قرار إداري فردي " تتوفر له العناصر اللازمة في تكوينه ووجوده " من طرف الإدارة بوصفها سلطة عامة، حال ممارستها لنشاطها الإداري وفي حالات محددة وهذه العقوبات الإدارية هي امتياز للإدارة يقوم على أساس سلامة ومشروعية القرارات الإدارية، فمبدأ المشروعية يعني بصفة عامة خضوع الدولة للقانون في كل صور نشاطها وجميع التصرفات الأعمال الصادرة عنها، وترتبط على ذلك يكون على جميع السلطات العامة في الدولة (التشريعية، التنفيذية، القضائية)، الخضوع للقانون والرضوخ لأحكامه، ومن هنا اتصل مبدأ المشروعية بفكرة الدولة القانونية وهذه المشروعية تمثل الضمانات الأساسية لحماية حقوق وحرية الأفراد، حيث تعتبر الأساس القانوني لقيام الرقابة على أعمال الإدارة و بمقتضاه فان القانون يسمو على ارادة جميع افراد المجتمع و السلطات العامة في الدولة، و بالتالي فان السلطة التنفيذية عند مباشرتها لوظيفتها الادارية و ذلك بتنفيذ القوانين و

ادارة المرافق العامة و المحافظة على الامن و النظام وكفالة الحقوق للأفراد ، فكل هذا النشاط يستهدف تحقيق النفع العام وحتى يمكن للإدارة تحقيق ذلك الهدف فانه يكون من المنطقي الاعتراف لها بمجموعة من الامتيازات التي تتمتع بها في مواجهة الافراد وترجح كفتها وهي امتيازات تتسم بطابع السلطة العامة و بمقتضاها تستطيع من جانبها وحدها اصدار قرارات تتضمن عقوبات ادارية ضد هؤلاء الافراد المخالفين ، وقد تنبه المشرع الى ضرورة تحويل الادارة حق توقيع العقوبات الادارية ، رغبة في الحد من طغيان رأس المال على المصلحة العامة و التي تقتضي الموازنة بين الصالح العام و المصلحة الخاصة مع تغليب الصالح العام على المصلحة الخاصة اذا تطلب الامر ذلك.

و بالتالي تتمتع الإدارة بسلطة فرض عقوبات إدارية تخرج عن تلك التي تفرضها ضد الموظفين الذين تربطهم بها علاقة تنظيمية ، وتخرج كذلك عن تلك التي تفرضها على المتعاقدين معها والذين تربطهم بها علاقة تعاقدية.

فللإدارة سلطة توقيع العقوبات الادارية شريطة أن يكون ذلك في أضيق الحدود وألا يمثل الاعتراف لها بتلك السلطة تجاوزا وانتهاكا لاختصاص القضاء ، وفي ذلك يقول بعض الفقهاء " ليس في الأنظمة الحرة ما يحول دون الاعتراف للإدارة بسلطة توقيع الجزاءات التي تكفل تنفيذ القوانين بشرط أن يكون ذلك في نطاق محدود وعلى نحو لا ينال بأي شكل من الردع الجنائي".

فقد ثار جدل فقهي كبير حول مدى دستورية هذه العقوبات الادارية في غير مجالي العقود والتأديب و أثيرت العديد من الاعتراضات

حول مدى دستورية تلك العقوبات، وكان أهمها أنها مخالفة لمبدأ الشرعية إذ أنه "لا جريمة بدون نص" وكذلك مخالفتها لمبدأ شرعية العقوبات إذ أنه "لا عقوبة بدون نص" وكذلك ان تلك العقوبات مخالفة لمبدأ الفصل بين السلطات، حيث أن السلطة القضائية هي صاحبة الولايات العامة في فرض العقوبات وكذلك من جانب آخر أن تلك العقوبات مخالفة للحق في التقاضي أمام القاضي الطبيعي، حيث أننا نصيح أمام عدالة بدون قاضي في حين أن تلك الإدارة تلعب دور الخصم ودور الحكم في آن واحد.

وكل هذه الاعتراضات تثير الاشكالية التالية: ما مدى دستورية تمتع الإدارة بسلطة فرض عقوبات إدارية على الافراد؟

وبالتالي لدراسة هذه الإشكالية يجب تبيان ماهية العقوبات الادارية من خلال تعريفها وتحديد ذاتيتها الخاصة و كذلك خصائصها وانواعها و مراحل اقرار دستورية مثل هذه العقوبات.

و سنتناول ذلك وفقا للتقسيم التالي :

الفصل الأول: ماهية العقوبات الادارية

المبحث الأول: مفهوم العقوبات الادارية

المبحث الثاني: خصائص العقوبات الادارية و انواعها

الفصل الثاني: مراحل إقرار دستورية العقوبات الادارية

المبحث الأول: عدم دستورية العقوبات الادارية

المبحث الثاني: إقرار نظام العقوبات الادارية.